

استبعد عضو مجلس القيادة الرئاسي في اليمن "طارق صالح"، إمكانية تحقيق السلام مع جماعة الحوثي المصنفة دولياً في قوائم الإرهاب، الذي قال إنها "لا تلتزم بالمرجعيات الوطنية، وتستمد عقيدتها من دولة معادية". جاء ذلك في مقابلة مع صحيفة "الشرق الأوسط" الصادرة من لندن، مشيراً إلى أنه "لا معنى لأي حديث عن تسوية لا تُخضع الحوثيين للدستور والقانون اليمني". وأكد أن المسألة بالنسبة إليه ليست متعلقة بإعلان نوايا، ويلزم الحكم بالنظام الجمهوري". مشيراً إلى أن السلام أيضاً "لا يُمنح لجماعة ترفض الدولة، بل يُصاغ حين تستعيد الدولة قدرتها على فرض القانون، وقال إن هذا الموقف لا يأتي بمعزل عن التطورات الميدانية"، مشيراً إلى وجود تواصل مستمر بين الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي، ولفت إلى "استمرار العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل دعم خفر السواحل اليمنية"، مشيراً إلى وجود وحدات فاعلة على امتداد السواحل، الذي يصفه بأنه شريان حيوي للاقتصاد العالمي. سواء ضد الجماعة الحوثية أو في سبيل إعادة الاعتبار للمؤسسات الرسمية على الأرض وفي البحر. بل امتداداً لمسار طويل بدأ قبل سنوات، حين شرعت باستهداف المياح الإقليمية اليمنية بالألغام والصواريخ، وهاجمت منشآت وطنية مدنية، من بينها مرافق تصدير النفط"، مؤكداً أن الحسم العسكري هو الطريق الوحيد لإيقاف ما يسميه "الإرهاب الحوثي الذي تديره إيران". واصفاً الاختلاف داخل المجلس بأنه طبيعي، خاصة في ظل الظروف المعقدة التي تمر بها البلاد. معتبراً الاختلاف أمراً طبيعياً في أي مجلس قيادي، لكننا ملتزمون بالمصلحة الوطنية"، مؤكداً أن التنسيق بين القوى العسكرية التي تمثل الشرعية يتطور يوماً بعد آخر، وأن البلاد لم تعد تشهد صراعات مسلحة بين رفاق الجبهات التي تدين بالولاء للشرعية.